السنة الثانية

وزارة التّعليـم العالـي والبحـث العلمـيّ

المركـز الجامعـيّ عبد الحفيظ بوالصـوف، ميلة.

معهد الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربيّ

مـــادّة

أصـول النّحـو

التَّخَصُّص: دِرَاسَاتٌ لُغَوِيَّـة

الدّكتـورّ: فاتــح مـرزوق

أستــاذ اللّغويّـات

البريـد الالكتـرونيّ: f.merzouk@centre-univ-mila.dz

المجمـــــوعــة (أ)

القاعة:

2025 –2024

المحاضرة الثالثة:

السَّمَاعُ (الْقُرْآنُ، الْحَدِيث، كَلَامُ الْعَرب)

من الثابت أن النحو العربي تنقسم أصوله إلى قسمين: **أصول سماعية (نقلية)، وأصول عقلية:**

أما السّماعية، فتتمثل في:

- **القرآن الكريم؛**
- **والحديث الشريف؛**
- **وكلام العرب الموثوق بعربيَّتهم وفصاحتهم**: شعره ونثره.

أما العقليّة فتتمثل:

القياس والتعليل... إلخ، وقد ألَّف الدكتور محمد رفعت فرج الله كتابًا باسم أصول النحو السماعية، وكان هذا المؤلَّف رسالته للدكتوراه، وقد تناوَل في هذا الكتاب قضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية والحديث النبوي وكلام العرب بالتفصيل.

أوّلا: تعريفـــ السّماع: يعرّفه (السّيوطيّ) على أنّه: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فَسَدَت الألسنة بكثرة المولّدين".

السّماع= الثّقة في الفصاحة + (القرآن + الحديث + كلام العرب).

ويعرّفه (ابن الأنباري) باسم النّقل على أنّه: "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة".

المنقول= الفصيح+ النّقل الصّحيح+ الكثرة (كثرة الاستعمال)

وعليه فالسّماع يعدّ الرّكن الأوّل من أصول الاستدلال النّحويّ؛ أي كلّ ما نقل عن العرب من شعر أو نثر سماعا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السّماع ارتبط ارتباطا وثيقا بـ:

- **السّماعي**= الكلام العربيّ الفصيح؛ السموع من العرب؛
- **الفصاحة**= الخلوص من التّنافر والغرابة ومخالفة القياس النّحوي؛
- **العربيّ القحّ**= من تربّى في بادية نجد، ولم يختلط بغيره؛
- **النّاقل**= من يسمع من المصدر مباشرة، دون تصرّف؛
- **الرّاوي**= من ينقل الأخبار والأشعار.
- **الثّقة**= هم الموثقون بالنّقل؛ مثل: الخليل/ عيسى بن عمر الثّقفي...

ثانيا: شروط أخذ المسموع: اشترط العلماء للمسموع شروطا؛ أي ألفاظا وصيغا:

-**الصيغة الأولى**: (أملى علي) = كقول الراوي: أملى عليّ فلان كقول أبي علي القالي قال: أملى علينا أبو بكر بن دريد"

-**الصيغة الثانية** (سمعت)= قال ثعلب: سمعت الفراء يحكي عن الكسائي

-**الصيغة الثالثة**: (حدثنا/ حدّثني): قال ثعلب: حدّثنا ابن الأعرابي.

ثالثا: المعايير العلميّة/ الشّروط للسّماع/ النّقل: سنحاول تبيان أهمّ المعايير/ المعالم العلميّة للمدوّنة اللّغويّة/ السّماع في هذه النُّقاط.

أ.القرآن الكريم وقراءاتُه: كلّ ما قرئ به جاز الاحتجاج به في اللّغة العربيّة سواء كان متواترا؛ أي: قرأ به السّبع أم آحادا ما روي عن بعض السّبعة.

ومن النّحاة الّذين استشهدوا بالقرآن نجد إمام النّحاة (سيبويه):

-396 شاهدا من القرآن؛

-157 شاهدا من القراءات.

ومن النّحاة الّذين اعترضوا نجد (المبرّد): لم يحتج بالقراءات وعدّها مخالفة للقواعد النّحويّة سمّاها (غلطا).

وقد وضع علماء اللّغة بعض القواعد الّتي أخذوها من لغة القرآن والقراءات مثل: فعل (يذر+ يدع) فزعموا أنّهم لم يرد فيها فعلا ماضيا، غير أنّهم، غير أنّه لمسوا ذاك في بعض القراءات كقوله تعالى: (ما وَدَعَكَ ربّك وما قلى) وهي قراءة لـ (عروة بن الزّبير).

رابعا: شُرُوطُ الاِحْتِجَاجِ بِالْقِرَاءات الْقُرْآنِيَّة: اشترط النّحاة شروطا. وهي:

-موافقة العربيّة، ولو بوجه من الوجوه النّحويّة ≠ قراءة ضعيفة؛

-موافقة الرّسم العثمانيّ، ولو احتمالا ≠ قراءة شاذّة؛

-موافقة السّند ≠ قراءة باطلة.

ب.الحديث النّبويّ الشّريف/ السّنة النّبويّة: ما روي عن النّبيّ وفيه خلاف في الاحتجاج به، وسبب عدم الحجيّة به راجع إلى:

-روايته بالمعنى؛ أيْ: أنّه نُقل بالمعنى دون اللّفظ.

-الأعاجم الّذين رووا الحديث، ولربّما يقع فيه اللّحن؛ فأغفلوا عنه حين الاحتجاج.

يقول (أبو حيّان الأندلسي) في كتابه (التّذييل والتّكميل): "أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النّحو، المستقرئين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس؛ كأبي

عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمّة البصريّين، وكمعاذ والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضّرير، من أئمّة الكوفيّين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخّرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم؛ كنحاة بغداد وأهل الأندلس"

الخِلاَفُ فِي الاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيّ: هناك خلافٌ في الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف بين النّحاة إلى ثلاث طوائف:

الطّائفة الأولى: المناداة بالمنع: والسّبب في ذلك كون ورد بالمعنى لا اللّفظ. عدا (ابن مالك+ ابن هشام) فاستشهدا به مطلقا.

الطّائفة الثّانية: المناداة بالجواز: وممّن أجاز الاستشهاد به أُلُو المعاجم؛ لأنّهم يعتمدون في الأصل على المعنى.

الطّائفة الثّالثة: المناداة بالتّوسّط: ومنهم الإمام (الشّاطبيّ) وقد توسّط الطّائفتين السّابقتين، ورأى أنّ الحديث قسمين:

قسم أوّل: اعتنى بلفظه دون معناه.

قسم ثان: اعتنى صاحبه بلفظه لمقصود خاصّ.

ج. كلام العرب (شعرُها ونثرُها): ويقصد به ما أُثِر عن فصحاء العرب الّذين يوثق بهم ودُوِّن في كتب اللّغة، أو دواوين الشّعر.

-الشّعر: [الجاهليّين+ المخضرمين+ الاسلاميّين+ المولّدين مختلف فيهم].

-القبائل العربيّة المحتجّ بها: [قريش+ قيس+ أسْد+ تميم+ هذيل+ بعض كنانة وبعض الطّائيّين].

وقد أشار السيوطي قائلا: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري".

وهنا نخلص إلى أنّ العلماء كان لهم هدف من كلّ هذه الأركان والأسس، وهو بناء نظريّة لغويّة علميّة.